مضاربات سريعة تركزت على الأسهم الصغيرة

تقرير: سوق الكويت سجل خسائر في شهر نوفمبر

- الكويت تتمتع بملاءة مالية تحميها من مخاطر خارجية
- توقعات بأن تشهد الدول الخليجية تباطؤاً في النشاط الاقتصادي

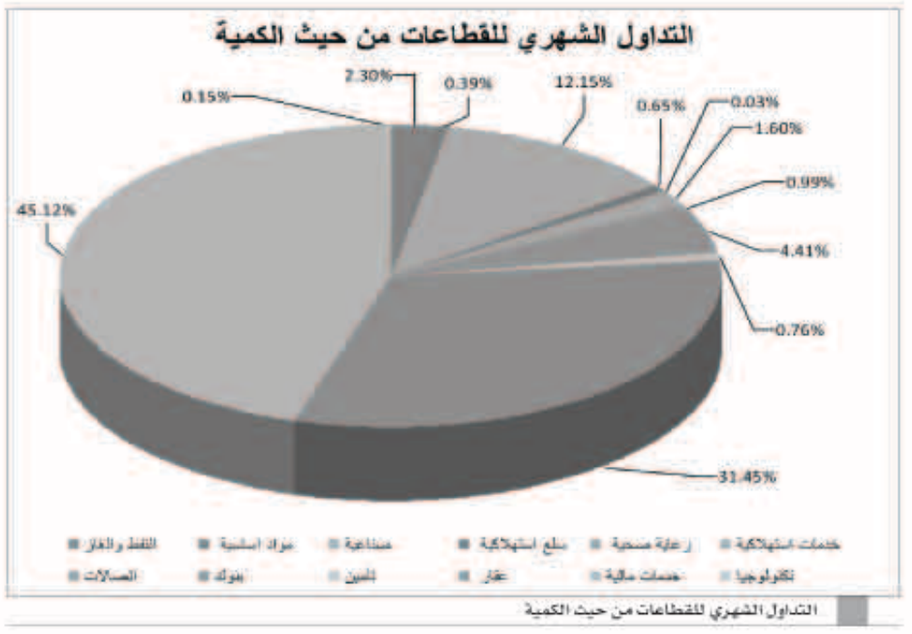

التداول الشهري للقطاعات من حيث الكمية

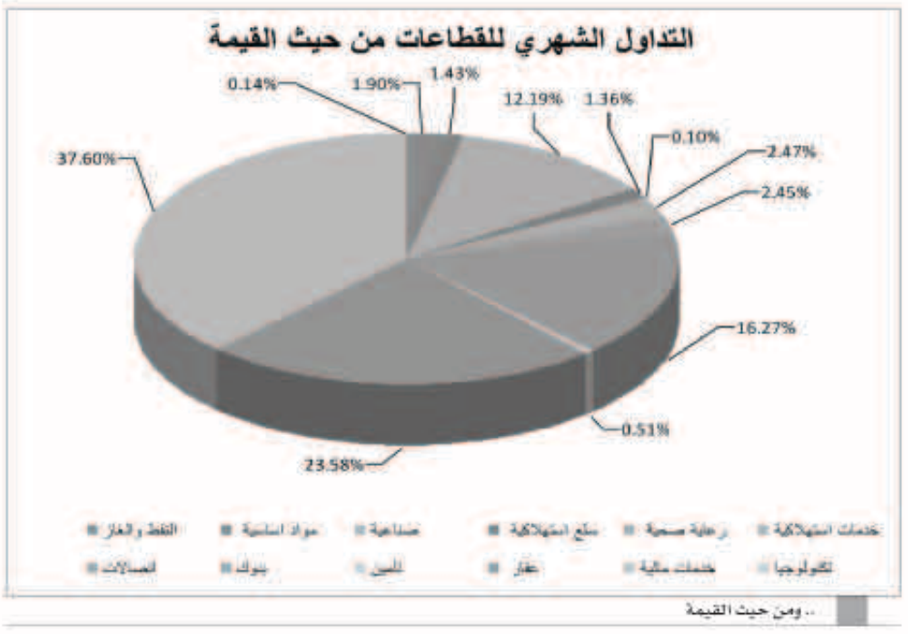

.. ومن حيث القيمة

قال التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار لم يتمكن سوق الكويت للأوراق المالية في شهر نوفمبر من مواصلة أداءه الإيجابي الذي شهده خلال شهري سبتمبر وأكتوبر السابقين، حيث أنهت مؤشراته الثلاثة تداولات الشهر الماضي مسجلة خسائر متباينة، إثر تعرض العديد من الأسهم المدرجة في السوق لعمليات بيع بهدف جني الأرباح، بالإضافة إلى استمرار تأثير عمليات المضاربة السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة بشكل واضح.

وتابع التقرير قد شهد شهر نوفمبر عدد من الأحداث الاقتصادية وصدور بعض التقارير التي أثرت بشكل أو بآخر على أداء سوق الكويت للأوراق المالية، وإن كان بشكل غير مباشر، حيث قدمت الحكومة إلى مجلس الأمة خلال الشهر الماضي برنامج عملها للسنوات الأربع القادمة، والذي حمل عنوان «شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه»، وسط انتقادات واسعة وجدل كبير حول تصريحات الحكومة الرامية إلى تحميل الشعب مسؤولية عجزها عن تنويع الإيرادات وزيادتها.

وأضاف من جهة أخرى، أكدت المدير العام لصندوق النقد الدولي خلال افتتاحها «منتدى بنك الكويت المركزي الأول» الذي انعقد الشهر الماضي، أنه على الرغم مما تتمتع به الكويت من ملاءة مالية تحميها ضد أي مخاطر خارجية، بسبب امتلاكها لاحتياطات اقتصادية وقائية ضخمة، وفوائض كبيرة في الموازنة العامة، إلا أن الاقتصاد الكويتي ما زال يواجه عدة تحديات على المدى القريب والبعيد، من أهمها عدم استقرار النمو الاقتصادي العالمي «الهش وغير المستقر»، وتباطؤ اقتصادات بعض الدول الناشئة بشكل عام، مؤكدة على أهمية التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص، مع التركيز على تحسين القدرة التنافسية للعمالة الكويتية، مضيفة أن استمرار معاناة شركات الاستثمار من ضعف في ميزانياتها في ظل المتانة المالية للبنوك الكويتية، يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالصدمات، مبينة أن الاقتصاد الكويتي بحاجة إلى تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لمواجهة التحديات المستقبلية، والعمل على زيادة الإيرادات غير النفطية، وإلا سيتعين على الحكومة مستقبلا زيادة الإنفاق لتعزيز البنية التحتية الاجتماعية والمادية اللازمة لدعم القطاع غير النفطي.

وبين التقرير على صعيد متصل، أعد خبراء في صندوق النقد الدولي تقريرا حمل عنوان « الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي»، حيث تناول التحديات التي تواجه البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية، والعوامل التي تؤثر على أسواق النفط العالمية في الوقت الحاضر، وتوقع التقرير أن تشهد دولة الكويت، بالإضافة إلى غيرها من دول الخليج العربي، تباطؤا في النشاط الاقتصادي خلال العام 2013 مقارنة بعام 2012 بسبب تقليص إنتاجها النفطي في مطلع هذا العام، بالرغم من ارتفاعه مجددا في الأشهر الأخيرة، متوقعا معاودة ارتفاع الإنتاج في عام 2014. كما ذكر التقرير أن الضعف النسبي للنمو غير النفطي وبطء تنفيذ المشروعات الرأسمالية العامة، أدى إلى الحد من الإقراض في الكويت، فعلى الرغم من تمتع المصارف المحلية بمستوى جيد من رأس المال وأخذها مخصصات كافية للقروض المتعثرة، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في ميزانياتها من 11.5 في المئة إلى 5.2 في المئة خلال الأعوام 2009-2012، إلا أن قطاع شركات الاستثمار ما زال معرضا لمخاطر التقلبات التي تشهدها الأسواق المالية والعقارية على المستويين العالمي والإقليمي.

واوضح على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الشهر الماضي، فقد سجلت مؤشراته الثلاثة خسائر واضحة متأثرة بحركة البيع التي شهدها خلال الشهر والتي كانت متوقعة خاصة بعد الارتفاعات التي شهدتها معظم أسعار الأسهم في الشهرين السابقين. وقد جاءت هذه الخسائر وسط أداء اتسم بالتذبذب نتيجة المضاربات النشطة وعمليات جني الأرباح القوية التي طالت العديد من الأسهم المدرجة في السوق. وقد تركزت عمليات البيع على الأسهم القيادية بشكل خاص، وهو ما ظهر جليا على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذان كانا الأكثر تسجيلا للخسائر بالمقارنة مع المؤشر السعري.

ومن جهة أخرى، لم تكن عمليات الشراء غائبة في التأثير على أداء السوق في شهر نوفمبر، حيث شهدت العديد من الجلسات اليومية عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم، الأمر الذي انعكس على مؤشرات السوق إيجابا وساهم في تقليص خسائرها على المستوى الشهري إلى حد ما.

هذا وقد شهد الشهر الماضي انتهاء المهلة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة في السوق لكي تفصح عن بياناتها المالية لفترة الربع الثالث من العام المالي الحالي، وعلى الرغم من أن نتائج معظم الشركات جاءت ضمن النطاق الإيجابي؛ إلا أن السوق لم يبد تأثرا واضحا بتلك النتائج، حيث يأتي ذلك في ظل انعدام المحفزات الاقتصادية التي من شأنها أن تدفع المستثمرون للشراء، فضلا عن استمرار ضعف الثقة التي يعاني منها السوق منذ فترة.

وقال مع نهاية شهر نوفمبر أقفل المؤشر السعري عند مستوى 7,785.48 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 2.02 في المئة عن مستوى إغلاقه في أكتوبر، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعاً نسبته 1.81 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 459 نقطة، في حين اقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.083.31 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 1.69 في المئة . وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر أكتوبر، حيث انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 15.07 في المئة ليصل إلى 29.51 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 30.02 في المئة ، ليبلغ 276.39 مليون سهم.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الشهر الماضي تراجعت نسبة مكاسب المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي لتصل إلى 31.20 في المئة ، بينما بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.90 في المئة . في حين وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 7.36 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية العام 2012.

وسجلت ثمانية قطاعات لسوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراتها بنهاية الشهر الماضي، في حين سجلت القطاعات الأربعة الباقية ارتفاعا. هذا وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث اقفل مؤشره عند 1.133.75 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 5.05 في المئة ، تبعه قطاع الاتصالات في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 4.15 في المئة بعد أن أغلق عند 824.37 نقطة. في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره مع نهاية الشهر منخفضاً بنسبة 3.23 في المئة عند مستوى 1.171.40 نقطة. اما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع العقار، والذي أغلق مؤشره عند 1.446.95 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.27 في المئة .

في المقابل، جاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 1.240.03 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 1.58 في المئة ، تبعه قطاع الرعاية الصحية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.35 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 1.019.26 نقطة. اما أقل القطاعات تسجيلاً للارتفاع، فكان قطاع المواد الأساسية، والذي أغلق مؤشره عند 1.164.05 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 0.14 في المئة .

وشغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 2.24 مليار سهم شكلت 45.12 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 31.45 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 1.56 مليار سهم للقطاع، المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعية، حيث بلغ حجم تداولاته 604.63 مليون سهم اي 12.15 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

وأما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 37.60 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 199.69 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.58 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 125.23 مليون د.ك. أما قطاع البنوك، فقد حل ثالثا بعد أن بلغت قيمة تداولاته 86.40 مليون د.ك. أي ما نسبته 16.27 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق.

- تذبذب البورصة جاء بسبب العمليات النشطة والأرباح القوية
- فوائض كبيرة في الموازنة العامة واحتياطات اقتصادية وقائية ضخمة

عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم انعكست إيجاباً على المؤشرات

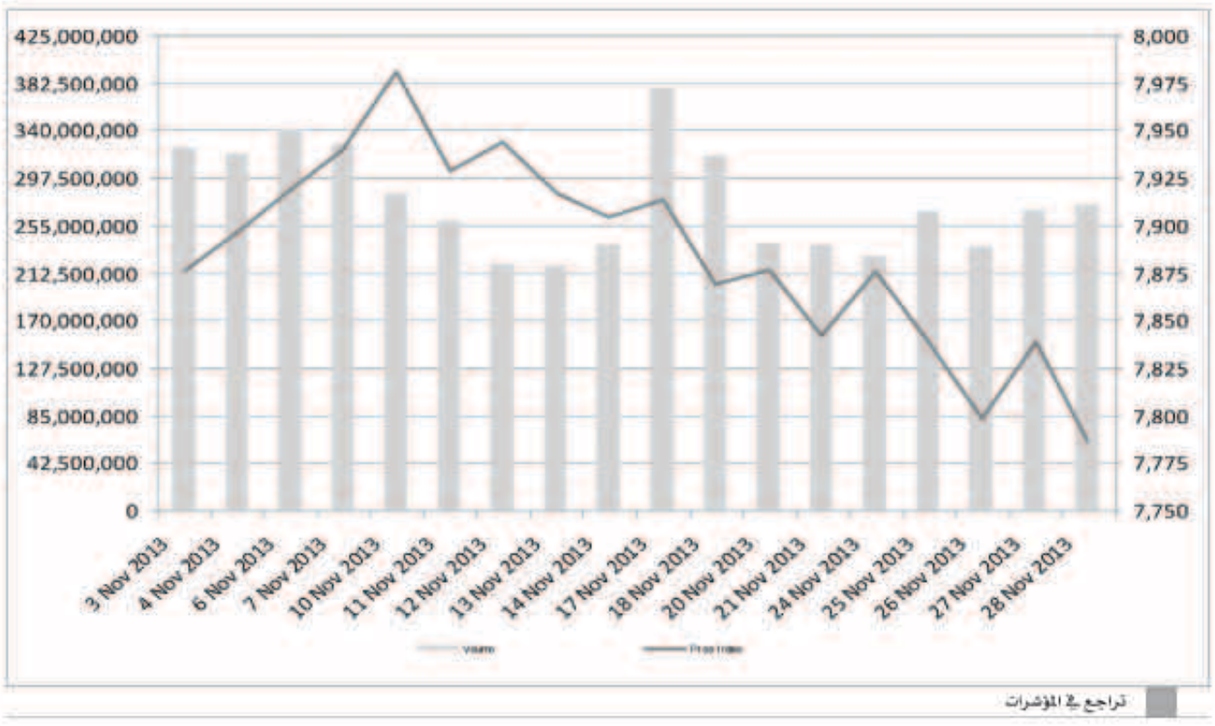

تراجع في المؤشرات

البحرين تستضيف اجتماع الاتحاد العام العربي للتأمين

اعلن الاتحاد العام العربي للتامين «GAIF» بالتعاون مع جمعية التامين البحرينية «BIA»، عن عقد اجتماع لجنته التنفيذية في مملكة البحرين. ويأتي اجتماع اللجنة لهذا العام وسط تغيرات كبيرة شهدها سوق التامين العربي نتيجة للاحداث السياسية والاجتماعية التي عصفت بالمنطقة العربية، حيث ستطلع اللجنة على أنشطة اللجان الفنية المنبثقة من الاتحاد وادائها للعام 2013 بالإضافة الى مواضيع أخرى تهم الشان التاميني العربي.

وقد صرح عبد الخالق رؤف خليل الشمري امين عام الاتحاد العام العربي للتامين بأن اختيار مملكة البحرين لاستضافة هذا الحدث الهام جاء اعتبارا لدور المملكة الرائد في احتضان المؤسسات المالية والتامينية وتبوئها موقعا رياديا في مجال الخدمات المالية وكونها موطنا لعدد كبير من شركات التامين وإعادة التامين.

من جانب آخر أعرب يونس جمال رئيس جمعية التامين البحرينية بأن المملكة تفخر بثقة الاتحاد العام العربي للتامين وترحب بضيوفها العرب لعقد اجتماعهم السنوي في المملكة منوها الى الامكانات الفنية واللوجستية التي تمتلكها البحرين لاستضافة الفعاليات التامينية المختلفة.

«تيرانكس» تقدم عرضاً لبناء محطة للطاقة بـ 700 مليون دولار

كشف مسؤول بشركة «تيرانكس» للهندسة المالية – الألمانية لمتخصصة في مجالات الطاقة الشمسية – عن تقديمها لعرض لوزارة الكهرباء والماء لبناء محطة للطاقة الشمسية في البحرين بكلفة تصل إلى 700 مليون دولار. وقال عضو مجلس إدارة شركة «تيرانكس» للهندسة المالية، عبدالحميد الناصر «أن الشركة قدمت عرضاً لوزارة الكهرباء والماء لبناء محطة للطاقة الشمسية في البحرين، مشيرا الى «جان الوزارة تقوم حاليا بدراسة العرض وعينت شركة «فيجنر» الاستشارية لدراسة المشروع».

وأشار الناصر – في تصريح للصحفيين على هامش تنظيم «تيرانكس» للهندسة المالية زيارة لوفد ضم أكثر من 50 مستثمرا بحرينيا لاكتشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة– إلى أن بناء محطة للطاقة الشمسية في البحرين بطاقة 400 ميغاوات بحاجة إلى ارض مساحتها 10 كيلو متر مربع». وحول الكلفة المتوقعة للمشروع، قال الناصر «أن الشركة اقامت عدة محطات في دول في الشرق الأوسط منها الكويت والمغرب، مقدرا الكلفة لمحطة بطاقة 400 ميغاوات تصل إلى 700 مليون دولار».

وحول استثمارات الشركة في المنطقة، قال الناصر «أن الشركة تدير محافظ استثمارية بقيمة 2.2 مليار دولار لا ستثمارها في الطاقة البديلة، مشيرا الى «أن الشركة أنجزت عدة مشاريع للطاقة البديلة في منطقة الشرق الأوسط منها الكويت

الحالة الصحية للفرد ترتبط بالتنمية الاجتماعية

«بيتك» الراعي الرئيسي لليوم العالمي للسكري

فريق «بيتك» مع النصف والعريان

- العريان: لبيتك دور مهم ونشاطاته تجسد العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع

شارك بيت التمويل الكويتي «بيتك»، المنظمة الاسلامية الرائدة عالميا، في اليوم العالمي للسكر، كراع رئيسي انطلاقا من مسئوليته الاجتماعية في المجال الصحي والسعي بالارتقاء بالمستوى الصحي في البلد، وتأكيدا على دوره في التوعية والتذكير بمخاطر مرض السكري وتداعياته لاسيما ان الحالة الصحية للفرد والمجتمع ترتبط ارتباطا مباشرا بالتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة بمفهومها الشامل، وتلعب دورا اساسيا في تقدم الاقتصاد وحركة المجتمع.

وانطلقت فعاليات هذا اليوم الذي نظمه معهد دسمان للسكري للعام الثالث على التوالي بحضور سفير دولة بيرو في الكويت هيلي ادلوفو بيلاس كاسترو، ورئيس هيئة الخدمات الطبية في وزارة الدفاع الدكتور يوسف النصف، ومدير العلاقات العامة في معهد دسمان طارق العريان اللذين اشادوا بدور «بيتك» في تحمل اعباء المجتمع والمواظبة في المشاركة بانشطة وفعاليات توعوية تجسد العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع وتبرز اهمية التكامل بين مؤسسات الدولة، كما اشادوا بدور «بيتك» في المجال الطبي والعلاجي والتعاون مع الجهات الصحية ومشاركتهم المسئولية في اطار المساهمة ببناء مجتمع متكامل.

وشمل الاحتفال باليوم العالمي للسكر فعاليات وانشطة توعوية قام بها «بيتك»، ومحاضرات ومناقشات تم من خلالها نشر التوعية وحث المجتمع على القيام بفحوصات دورية، بالاضافة الى تأكيد توفير وتقديم افضل الخدمات الطبية للمرضى ، كما ان «بيتك» نظم برنامجا للتوعية الصحية والفحص الدوري باقامة عيادات طبية مصغرة في برج «بيتك» تتيح للموظفين ورواد البرج وعموم الجمهور فرصة الفحص الطبي مع توعيتهم بامراض السكري وطرق الوقاية منها وسبل التعامل معها، وبمشاركة من عدة جهات معنية بالموضوع مثل مركز دسمان لابحاث السكري، والمستشفى الاميري، ورابطة السكر الكويتية، ومستشفى السلام، وريجيمي سنتر، ودايت سنتر، و لوفات وذلك للعام الخامس على التوالي.

ويعتبر «بيتك» المؤسسة الإسلامية الاولى عالميا التي وقعت اتفاقية تعاون دولية مع الاتحاد الدولي للسكري IDF لخدمة ملايين المرضى بالسكري، كما ابتعث «بيتك» خلال الثلاثة اعوام الماضية العديد من المختصين بمرض السكرى إلى مراكز صحية عالمية ومن بينها أحد المراكز التابعة لجامعة هارفارد الأميركية الشهيرة للتعرف على آخر المستجدات والدراسات العالمية حول أساليب الوقاية من مرض السكرى بالإضافة إلى الأساليب الحديثة لعلاج المصابين.